

(3) علاقة علم الصرف بعلم الوقف والابتداء، وتأثيرها في التركيب والمعنى العدول في الأفعال أنموذجاً دراسة تحليلية

د. محمد مصباح المغربي

أستاذ مساعد/ النحو والصرف

كلية اللغة العربية والدراسات الإسلامية / الجامعة الأسمرية الإسلامية - ليبيا -

m.m.elmjarri@Gmail.com

– المقدمة:

تتميز العلوم الإنسانية بالترابط فيما بينها، ولعلم الصرف – كغيره من فروع اللغة العربية – صلة بالعلوم الأخرى، ومن بينها علم الوقف والابتداء، الذي ترتبط به علوم العربية، من نحو وبلاغة وغيرهما ارتباطاً وثيقاً، بل إن معرفة علم الوقف والابتداء وفهمه وإتقانه مشروطة بالإحاطة والإلمام بهذه الفروع، إضافة إلى صلته المتينة بالعلوم الأخرى، مثل: التفسير، والعقيدة، والفقه، والقراءات، فمن دون الإحاطة بهذه العلوم لا يتأتى لدارس "علم الوقف والابتداء" فهمه، ولا إدراك كنهه، يقول ابن مجاهد رحمته الله: "لا يقوم بالتمام في الوقف إلا نحوي، عالم بالقراءات، عالم بالتفسير والقصص، وتخليص بعضها من بعض، عالم باللغة التي نزل بها القرآن، وقال غيره: وكذا علم الفقه"⁽¹⁾.

وعلاقة علم الوقف والابتداء بغيره من العلوم لا تقف عند هذا الحد، بل تتجاوزه لتصل إلى درجة أن بعض مواضع الوقف لا يعلمه إلا العالم بالعربية واللغة، فيدري أين يقطع؟ وكيف يأتف؟ كما بين ذلك ابن النحاس ⁽²⁾؛ لذا فالدارس لـ"علم الوقف والابتداء" يجد العلماء قد اهتموا ببيان صلته ببعض فروع اللغة الأخرى، كما ذكروا أمثلة كثيرة تبين تلك الصلة، وتوضح ذلك الترابط، لكنهم في جانب آخر – وبحسب اطلاعي – أهملوا بيان علاقته بأهم فروع اللغة، ألا وهو علم الصرف، وهو ما شدّ انتباهي، ودفعني إلى التفكير في دراسة هذه الموضوع؛ لبيان الصلة بينهما، وتوضيح تأثير هذا الفرع في تحديد مواضع الوقف والابتداء في كتاب الله، وما ينتج عن هذه الصلة من اختلاف في التركيب، وتنوع في المعنى والدلالة؛ لذا رأيت أن أدرسه تحت عنوان: (علاقة علم الصرف بعلم الوقف والابتداء، وتأثيرها في التركيب والمعنى: العدول في الأفعال أنموذجاً).

وتنظيماً للعمل في هذا البحث، وتحقيقاً لأهدافه قسّمته إلى: "تمهيد، ودراسة تطبيقية، ونتائج"، هذا بيانها:

(1) القطع والانتشاف، ص: 32، والبرهان في علوم القرآن: 343/1.

(2) ينظر: القطع والانتشاف، ص: 34.

- التمهيد: خصصته للتعريف بكل من: الوقف والابتداء، والعدول الصرفي، وبيان ما يتعلق بهما.

- الدراسة التطبيقية: خصصتها لنماذج عملية؛ تبيين العلاقة بين العَلَمين، وتأثيرها في التركيب والمعنى، وقسمت الدراسة إلى ثلاثة مطالب: "الأول: العدول عن الفعل المجرد إلى المزيد، وبالعكس. الثاني: العدول عن المبني للمعلوم إلى المجهول، وبالعكس. الثالث: العدول عن الاسم إلى الفعل والعكس".

- الخاتمة: ضمنيتها أهم النتائج التي توصل اليها.

- الفهارس: اقتصر على قائمة بأهم مصادر هذه الدراسة ومراجعتها.

وسأتبع في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي القائم على الجانبين النظري والتطبيقي.

والله سبحانه أسأل الإعانة والتوفيق، فهو حسبي، ونعم الوكيل.

التمهيد:

استدعت طبيعة هذه الدراسة أن أُوطئ لها بتمهيد يكون مدخلاً للدراسة التطبيقية المخصصة للنماذج المبيّنة للعلاقة بين العَلَمين. ويشمل التمهيد بيان مفهوم: "الوقف والابتداء"، و"العدول الصرفي"، وما يتعلق بهما، وفق الآتي:

أولاً: "الوقف والابتداء": تعريف الوقف والابتداء: لغة:

لكلمة "الْوَقْف" في اللسان العربي دلالات ومعانٍ عدة، من أشهرها: السكوت، يقال: وقف على الكلمة وقوفاً، إذا سكت، ووقفه توقيفا: علمه مواضع الوقف. ومن معانيها الحُبْس، أي: التَّحْيِيس، يقال: وَقَفَ الدارَ ووقفها، إذا سبَّلها، أي: حبَّسها في سبيل الله سبحانه، والجمع أَوْقَافٌ، ويأتي بمعنى: الإمساك، يقال: أَوْقَفَ عن الشيء وتوقَّف: أمسك عنه. ومن دلالاتها: المنع، والثبات، والمكث، والحبس، والإطْلَاعُ، والمعابنة، والسَّوَارُ، والتُّرْسُ، والسكون مقابل الحركة، وضد الجلوس، والكفُّ المطلق⁽³⁾، والفعل "وَقَفَ" يجيء لازماً ومتعدياً، يقال: وقفته وقفاً، ووقفَ وقوفاً، فاللازم: وقفتُ، مصدره: وقوفٌ، والمتعدى: وقفتُ الدابَّةَ، مصدره: وقَفٌ، وهو ما عليه أكثر أهل اللغة، وقيل: غير ذلك

(3) ينظر: الصحاح "تاج اللغة وصحاح العربية"، ومعجم مقاييس اللغة، ولسان العرب، والمصباح المنير، وتاج العروس، والمعجم الوسيط، مادة: "وقف".

(4) ينظر: لسان العرب، مادة: "وقف".

أما الابتداء ف ضد الوقف، وهو فعل الشيء أول، يقال: بدأ الشيء، وبدأ به، والابتداءُ والإبتداءُ: الشروع في الشيء وافتتاحه وتقديمه على غيره، يقال: ابتدأه، وابتدأ به، وأبدأه، ومبدأ الشيء ما يتركب منه، ومصدرُ المجرّد: "البدءُ، والبدأةُ،⁽⁵⁾ والبداءة"

– تعريف الوقف والابتداء: اصطلاحاً: الوقف كما عرّفه ابن الجزري هو: "قطع الصوت على آخر الكلمة زمنًا يتنفس فيه عادة بنية استئناف القراءة، إما بما يلي الحرف الموقوف عليه، أو بما قبله، لا بنية الإعراض، ويأتي في رؤوس الآي وأوساطها، ولا يأتي في وسط الكلمة ولا فيما اتصل رسماً، ولا بد من التنفس معه"⁽⁶⁾.

ويبيّن زكريا الأنصاري بأن: "الوقف يطلق على معنيين: أحدهما: القطع الذي يسكت القارئ عنده، وثانيهما: المواضع التي نص عليها القراء، فكل موضع منها يسمى وقفًا، وإن لم يقف القارئ عنده"⁽⁷⁾.

أما الابتداء فعرفه الصفاقسي بأنه: "الشروع في الكلام بعد قطع أو وقف"⁽⁸⁾.

– أقسام الوقف: ينقسم الوقف إلى أربعة: اضطراري، وانتظاري، واختباري، واختياري، وهذا الأخير هو المقصود عند الإطلاق، ويعرّف بأنه: المقصود لذاته من غير سبب ولا ضرورة تلجئ إليه؛ سمي بذلك لحصوله باختيار القارئ وإرادته

– أنواع الوقف الاختياري: تباينت آراء علماء الوقف والابتداء في بيان أنواع هذا القسم، واختلفوا فيها اختلافاً كثيراً، لكن الذي رجّحه فريقٌ من علماء هذا الفن، منهم ابن الجزري هو الرأي القائل بأنها أربعة⁽¹⁰⁾، هي: "التام، والكافي، والحسن، والقبیح"، وهو ما سيأخذ البحث به.

أ. الوقف التام: هو "الذي يحسن الوقف عليه، والابتداء بما بعده؛ ولا يكون بعده ما يتعلق به"⁽¹¹⁾، أي: لا تعلق له بما بعده لا إعراباً، ولا معنى، سُمي تاماً؛ لتمام المعنى به، ولأنه لو وُصل بما بعده لأوهم معنى غير المعنى المراد، ومن أمثله الوقف

التامّ الوقفُ على قولِهِ: ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾⁽¹²⁾، فهو تامٌّ⁽¹³⁾.

(5) ينظر: الصحاح، ومعجم المقاييس، ولسان العرب، وتاج العروس، مادة: "بدأ".

(6) النشر في القراءات العشر: 240/1. بتصرف.

(7) المقصد لتلخيص ما في المرشد، ص: 8.

(8) تنبيه الغافلين وإرشاد الجاهلين عما يقع لهم من الخطأ حال تلاوتهم لكتاب الله العظيم، ص:

(9) ينظر: نهاية القول المفيد في علم التجويد، ص: 153، والوقف والابتداء وصلتهما بالمعنى في القرآن، ص: 39، والوقف في العربية، ص: 47.

(10) ينظر: المكفَى في الوقف والابتداء، ص: 18، والنشر: 226/1، والمقصد، ص: 10، والوقف ووظائفه، ص: 1.

(11) إيضاح الوقف والابتداء، ص: 102.

- ب. الوقف الكافي: هو "الذي يحسن الوقف عليه أيضاً، والابتداء بما بعده، غير أن ما بعده متعلق به من جهة المعنى دون اللفظ"، وسمي كافياً؛ لاكتفائه واستغنائه عما بعده؛ وعدم تعلقه به لفظاً، وإن تعلق به معنى، ويسمى: المطلق، والصالح، والمفهوم، والجائز⁽¹⁴⁾، ومن أمثله الوقف على قوله: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا مُبَشِّرًا وَنَذِيرًا ﴾⁽¹⁵⁾، فهو كافي⁽¹⁶⁾.
- ج. الوقف الحسن: هو "الذي يحسن الوقف عليه، ولا يحسن الابتداء بما بعده؛ لتعلقه به من جهة اللفظ والمعنى جميعاً"⁽¹⁷⁾، أي: أنه غير محتاج لما بعده؛ لإفادته معنى، وما بعده محتاج إليه؛ لعدم إفادته لمعنى، ولتعلقه بما قبله إعراباً ومعنى، وسمي حسناً؛ لإفادته معنى يحسن الوقوف عليه، ومثاله الوقف على قوله ﴿ هُوَ الَّذِي جَعَلَكُمْ خَلَائِفَ فِي الْأَرْضِ ﴾⁽¹⁸⁾، فهو وقف حسن⁽¹⁹⁾.
- د. الوقف القبيح: هو "ما لا يُعرف المراد منه، أو ما يوهم الوقوع في المحذور"⁽²⁰⁾، أي: لا يؤدي معنى صحيحاً، ولا تظهر منه فائدة؛ لشدة تعلقه بما بعده، وتعلق ما بعده به لفظاً ومعنى، وسمي قبيحاً؛ لما يؤديه من معنى فاسد يوهم غير المقصود، ومن أمثله الوقف على قوله ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي ﴾ دون قوله: ﴿ أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا ﴾⁽²¹⁾، فهو وقف قبيح؛ لما يؤدي إليه من سوء أدب مع المولى، ووصفه بما لا يليق، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً⁽²²⁾.

(12) الفاتحة، الآية: "3".

(13) ينظر: إيضاح الوقف والابتداء، 249، والقطع والانتناف، ص40، ومنار الهدى، ص47.

(14) المكتفى، ص21، وينظر: النشر1/226، ومنار الهدى، ص22، ونهاية القول المفيد، ص156، والوقف والابتداء وأثره في معاني القرآن، ص5.

(15) الإسراء، من الآية: "105".

(16) ينظر: المكتفى، ص: 141، والمقصد: 109، ومنار الهدى، ص: 344.

(17) المكتفى، ص: 22.

(18) فاطر، من الآية: "39".

(19) ينظر: القطع والانتناف، ص: 428، ومنار الهدى، ص: 485.

(20) المكتفى، ص: 25، والمقصد، ص: 11.

(21) البقرة، من الآية: "25".

(22) ينظر: نهاية القول المفيد، ص: 168، ومعالم الاهتداء، ص: 42، والوقف والابتداء وأثره في معاني القرآن، ص: 62.

– أقسام الابتداء: له قسم واحد بينه ابن الجزري بقوله: "وأما الابتداء فلا يكون إلا اختياراً؛ لأنه ليس كالوقف تدعو إليه ضرورة، فلا يجوز إلا بمستقل بالمعنى موفٍ بالمقصود"، ثم وضّح أنّ هذا القسم في أنواعه كالوقف، له أربعة أنواع، وأنه "يتفاوت تماماً، وكفاية، وحسناً، وقبحاً، بحسب التمام وعدمه، وفساد المعنى وإحاطته"²³

ثانياً: "العدول الصرفي":

يعد العدول ظاهرة لغوية قديمة، لها أهميتها وقيمتها في اللسان العربي، يؤتى به للتعبير عن المعنى الذي يحدده السياق، ويرتبط به ارتباطاً وثيقاً، فلي عدول من صيغة إلى أخرى لا بد أن يكمن وراءه أثر يقتضيه السياق؛ فهو "لا يأتي إلا لدلالة معينة يرجحها السياق، فبتحديد موطن العدول يمكن معرفة سرّه الدلالي، فالعدول عن مبني إلى مبني آخر يؤدي حتماً إلى العدول عن معنى إلى معنى آخر لا سيما إذا ما اتفقت المباني في الجذر اللغوي المشتقة منه"⁽²⁴⁾، وقد تناوله الأقدمون بالدراسة والبحث، وعبروا عنه بمصطلحات عدة، سمّاه علماء النحو والفقه، والأصول وغيرهم بتسميات عدة، منها: الانصراف، والانزياح، والانحراف، والخرق، والخروج عن سنن اللغة، والمجاز، والالتفات⁽²⁵⁾.

أما علماء اللغة المحدثون فقد تنوعت عندهم تسمياته، وتوسعوا فيها، وعبروا عنها "بمصطلحات عديدة، منها: الانحراف، والانزياح، والانحلال، والانتهاك، والتجاوز، والمخالفة، واللحن، وخرق السنن، والإطاحة، والتحريف"⁽²⁶⁾.

لكن مع تنوع هذه المصطلحات، وتعدد ألفاظها، وتفاوتها قديماً وحديثاً، فهي لا تخرج في مضمونها عن مفهوم: "العدول"؛ ليبقى المصطلح الجامع لكل معاني الألفاظ المتنوعة، فضلاً عن كونه الأنسب استعمالاً في مستويات اللغة المختلفة، ومن ثم فقد أُطلق مصطلح (العدول الصرفي) على كل خروج يكون منضبطاً مسوّغاً من صيغة إلى أخرى عن أصل محدد في المستوى اللغوي، الذي يختص علم الصرف بالبحث فيه⁽²⁷⁾.

تعريف العدول:

لغة: للعدُل في اللغة العربية معنيان: أحدهما: الاستواء أو المساواة، إذ إنّ أصل (العدُل) هو مساواة الشيء بالشيء. والثاني: هو العُدُول، بمعنى: الميل، يقال: عدل عنه، يَعدُلُ عُدُولاً، إذا مال عنه، كأنه يميل من الواحد إلى

(23) النشر: 230/1.

(24) العدول الصرفي في القرآن الكريم: دراسة دلالية، للجحيشي، المقدمة، ص: 2.

(25) ينظر: السابق، ص: 8، 9، والعدول الصرفي في القرآن الكريم، لماجدة حسن، ص: 18.

(26) الأسلوب والأسلوبية، ص: 90.

(27) ينظر: العدول الصرفي في القرآن الكريم، للجحيشي، ص: 149.

الآخر⁽²⁸⁾، قال ابن القطاع: "عَدَل في حكمه وقوله عَدَلًا، والشيء بالشيء ساواه به... وعن الشيء والطريق عُدُولًا مال"⁽²⁹⁾.

ومن هنا يتبين أن دلالة الفعل (عدل) على الميل والخروج جاءت من تقييده بالحرف (عن). أما دلالة العَدَل على المساواة، فهو مأخوذ في الأصل من العَدَل، والرابط بينهما المساواة والتساوي، إذ العَدَل لا يُقال له عَدَلٌ إلا بعد أن يُعَدَل بغيره، فانتفاء الميل عن الشيء يكون عَدَلًا⁽³⁰⁾، وعلى الداليتين حمل بعضُ المفسرين قوله ﷺ: ﴿ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾⁽³¹⁾، قال الألوسي: "يحتمل أن يكون يَعْدِلُونَ فيه من العدل بمعنى العدول، أو منه بمعنى التسوية"⁽³²⁾، فيكون معنى الآية: إما أنهم يجعلون لله عدلًا ومساويًا من خلقه، فيعبدون غيره، مع إقرارهم بأنه الخالق المعبود - تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً -، وإما أنهم يعدلون عن عبادته، وينحرفون عنها، ويميلون إلى عبادة غيره، وسياق الآية يحتتمل ذلك كله؛ فالقرآن - كما يقال - حمال أوجه⁽³³⁾.

لكنَّ المعنيَّ بالدراسة هنا هو الثاني الذي هو ميل عن الأصل أو القياس إلى غيرهما؛ لدلالة معنوية ليست فيهما.

العدول في اصطلاح الصرفيين: لما كان الصرف يُعنى بشيئين: أولهما: تحوُّل أصل الكلمة إلى أبنية مختلفة؛ لضروب من المعاني الطارئة التي تعترِبها، كتحويل المصدر إلى صيغ الفعل، وإلى المشتقات المتنوعة، وهو المقصود هنا. وثانيهما: تغيير الكلمة لغير معنى طارئ؛ لأغراض أخرى، تنحصر في: الزيادة، والحذف، والقلب، والنقل وغيرها⁽³⁴⁾؛ فإنه يمكن تعريف العدول الصرفي بأنه: ترك الوزن القياسي لوزن آخر؛ لدلالة معنوية لا يحتويها الوزن الأول⁽³⁵⁾.

أغراض العدول الصرفي، وأنواعه: للعدول في لغة العرب عدة أغراض، أشار الرضي في بيان "العدل المانع من الصرف" عند النحاة، إلى بعض أغراض العدول الصرفي بقوله: "العدل: إخراج الاسم عن صيغته الأصلية، بغير القلب، لا للتخفيف، ولا للإلحاق، ولا لمعنى"، فقوله: "بغير القلب"؛ لأن القلب تغيير صرفي لا علاقة له بالتنوين من عدمه، فيخرج به نحو:

(28) ينظر: البحر المحيط: 4/430، وأضواء البيان: 1/469، ولسان العرب، مادة: (عدل).

(29) الأفعال: 2/366.

(30) ينظر: لسان العرب، مادة: "عدل"، والعدول الصرفي في القرآن، للجحيشي، ص: 7.

(31) الأنعام، من الآية: "1".

(32) روح المعاني: 4/81.

(33) ينظر: لباب التأويل في معاني التأويل: 2/98، والتحرير والتنوير: 5/95.

(34) ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب: 1/22.

(35) العدول الصرفي في القرآن الكريم، لماجدة حسن، ص: 22.

أيس، في يس. وأما قوله: "لا للتخفيف"، يخرج نحو: فخذ، وعُتق، ونحو: مَقَام، ومَقُول؛ لإعلاله، وقوله: "ولا للإلحاق"؛ يخرج نحو كوثر؛ لإلحاقه بجعفر، وقوله: "ولا لمعنى"؛ يخرج المصغر، نحو: رجيل⁽³⁶⁾، فبياناً لأغراض العدول الصرفي المختلفة، وأشهرها مجيئه: لتخفيف بنية الكلمة، أو لإلحاقها بغيرها، أو لدلالة معنوية لا تحصل إلا به، كما مر.

وأما أنواعه: فكثيرة، ومتنوعة، وأشهر ما ورد منها في القرآن الكريم - وفق ما ذكره بعض الدارسين - نوعان، هما: "العدول عن الأصل، والعدول عن القياس"، ويندرج تحت هذين النوعين أقسامٌ عديدة، تناولوها بالبحث والبيان، ولا حاجة إلى بيانها وسردها في هذه الدراسة، فيرجع إليها في مظانها⁽³⁷⁾.

ولمّا كان موضوع هذا البحث دراسة العدول الصرفي في كتاب الله مما له علاقة بـ"علم الوقف والابتداء"، وتأثير هذه العلاقة في التركيب والمعنى، وكانت مسائل الصرف ذات العلاقة بالوقف والابتداء كثيرة، رأيت أن أقتصر في الجانب التطبيقي من البحث على دراسة بعض النماذج في ثلاثة مطالب للعدول الصرفي في الأفعال، بيانها:

- المطلب الأول: "العدول عن الفعل المجرد إلى المزيد، وبالعكس".

- المطلب الثاني: "العدول عن المبني للمعلوم إلى المجهول، وبالعكس".

- المطلب الثالث: "العدول عن الاسم إلى الفعل، وبالعكس".

وذلك وفق الآتي:

(36) ينظر: شرح الرضي على الكافية: 113/1.

(37) ينظر في ذلك: العدول الصرفي في القرآن الكريم: دراسة دلالية، للجحيشي، والعدول الصرفي في القرآن الكريم، لماجدة حسن، وغيرهما.

الدراسة التطبيقية: فيها ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: "العدول عن الفعل المجرد إلى المزيد، وبالعكس":

ينقسم الفعل من حيث التجرد والزيادة إلى: مجرد، وهو ما كانت جميع أحرفه أصلية، لا يسقط منها شيء في تصاريف الكلمة بغير علة. ومزيد، وهو ما زيد فيه حرف أو أكثر على أحرفه الأصول، وتأتي الزيادة على نوعين: زيادة بحرف من حروف الزيادة: (سألتمونيها)، وزيادة بتضعيف أصل من أصول الكلمة⁽³⁸⁾. وقد جاءت في القرآن الكريم أفعال بالوجهين: "مجردة، ومزيدة"، ونتج عن العدول فيها تنوع في مواضع الوقف ودرجته، وكان له تأثيره في التركيب والمعنى. والبحث في هذا المطلب يكفي بدراسة نموذجين لهذا النوع، هما:

النموذج الأول: "يطهرن"، في قول الله: ﴿وَسَأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَدَىٰ فَأَعْتَرِلُوا نِسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾⁽³⁹⁾.

فهذا الفعل ثلاثي جاء بصيغتين: ثلاثية مجردة، هي: { يَطْهُرْنَ } من (طَهَّرَ). وثلاثية مزيدة بالتضعيف، هي: {

{ يَطْطَهَّرْنَ }، أصله: (يَتَطَهَّرْنَ)، ثم سكنت التاء وقُلبت طاءً، فأدغمت في الطاء؛ لكرهة اجتماعهما، ولقرب مخرجيهما⁽⁴⁰⁾، قال الشاطبي:

و"يَطْطَهَّرْنَ" فِي الطَّاءِ السُّكُونُ، وَهَأُوهُ ... يُضْمُ، وَخَفًّا إِذْ (سَمَا) (كَ) يَفَ (عُ) وَلَا

حيث أخبر أن الفعل { يَطْطَهَّرْنَ } جاء مخففا مجردا في قراءة المرموز لهم ب(سما)، وهم: نافع، وابن كثير وأبو عمرو، والرموز له بالكاف، وهو ابن عامر، والرموز له بالعين، وهو حفص عن عاصم، فيكون في قراءة باقي السبعة، وهم: حمزة، والكسائي، وشعبة، مزيدا بالتضعيف { يَطْطَهَّرْنَ }⁽⁴¹⁾.

(38) ينظر: شذا العرف في فن الصرف، ص: 21.

(39) البقرة، الآية: "26".

(40) ينظر: إعراب القرآن وعلل القراءات، ص: 92، والتبيان في إعراب القرآن: 1/150.

(41) شرح شعلة على الشاطبية، ص: 260.

ويتنوع الفعل في القراءتين بين التخفيف والتضعيف، والعدول عن أحدهما إلى الآخر يختلف موضع الوقف بهذه الآلية، وتباينت درجته، وهو ما أثر في تركيبها ودلالاتها: فعلى قراءة التخفيف في الطاء والهاء يوقف على الفعل نفسه، قال الأشموني: "{يَطْهَرُنَ}"، بالتخفيف والتشديد، فمن قرأ بالتخفيف، ...، فيجوز له الوقف عليه؛ لأنه وما بعده كلامان" (42)، وقد اختلفت درجته بين الجواز والكفاية؛ لتعلقه بما بعده من جهة المعنى (43). أما على قراءة التضعيف فيهما فلا وقف على "{يَطْهَرُنَ}"، إنما يوقف على: "{أَمَرَكُمُ اللَّهُ}"، قال الأشموني: "ومن قرأ بالتشديد، ...، فلا يجوز له الوقف عليه؛ لأنه وما بعده كلام واحد"، ثم قال: "{أَمَرَكُمُ اللَّهُ}" حسن" (44)، ودرجة الوقف هنا تدور بين: الحسن، والصالح، والكافي؛ لتعلقه بما بعده، ومحل التمام: "{الْمُتَطَهِّرِينَ}" (45).

وبالعدول في الفعل بالآلية وما تبعه من تنوع في محال الوقف اختلفت دلالتها، وأحكامها، وإعرابها، فعلى قراءة التخفيف فالمعنى: لا تقربوهن حتى ينقطع دمهن، أي: يَطْهَرُنَ منه، أما على قراءة تضعيف الفعل فالمعنى: لا تقربوهن حتى يغتسلن بالماء بعد انقطاع الدم عنهن (46)، وقد انبنى عليه تباين في الدلالة والأحكام هذا بيانه:

الأول: ذهب الآخذون بقراءة التخفيف، وهم أبو حنيفة وأصحابه إلى أن المراد بال غسل هو انقطاع الدم؛ لذا جَوَّزُوا وطء المرأة بمجرد انقطاع الدم عنها لأكثر الحيض، وهو عشرة أيام، ولو لم تغتسل بالماء، فإنَّ انقطع عنها الدم لأقل الحيض لم يحلَّ وطؤها؛ حتى تغتسل، أو يدخل عليها وقت صلاة، حيث حملوا الطهر في قوله: "{يَطْهَرُنَ}" على المعنى اللغوي، وهو انقطاع الدم، وغسل محله، كما حملوا معنى الفعل الثاني: "{يَتَطَهَّرُنَ}"، على الأول المخفف (47).

الثاني: ذهب الجمهور إلى عدم جواز الوطء بعد انقطاع الدم إلا بالاغتسال؛ لأن المراد بالتَّطَهَّرُ غسلُ الجنابة؛ وقالوا: إن الآلية وإن دلت بمفهومها على الإباحة بالانقطاع؛ فإنَّ الإتيان مشروط بشرط آخر، هو التطهر بن لألله علق الوطء في الآلية على شرطين: أولهما: انقطاع الدم، بقوله: "{يَطْهَرُنَ}"، وثانيهما: الاغتسال بالماء، بقوله: "{فَإِذَا تَطَهَّرْنَا}"، ومن ثم فقد استعملوا الفعل الأول المخفف: "{يَطْهَرُنَ}" بمعنى الفعل الثاني المضعف: "{يَتَطَهَّرُنَ}" (48).

(42) منار الهدى في بيان الوقف والابتداء، ص: 92.

(43) ينظر: القطع والانتشاف، ص: 100، والمكثف في الوقف والابتداء، ص: 51، والمقصد لتلخيص ما في المرشد، ص: 42، 43.

(44) منار الهدى في بيان الوقف والابتداء، ص: 92.

(45) ينظر: إيضاح الوقف والابتداء، ص: 287، والقطع والانتشاف، ص: 100، والمكثف في الوقف والابتداء، ص: 51، والمقصد، ص: 43.

(46) ينظر: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل: 1/265، 266، ومفاتيح الغيب: 6/414.

(47) ينظر: البحر المحيط: 2/424، والتحرير والتنوير: 2/366.

(48) ينظر: مفاتيح الغيب: 6/416، وروائع التفسير: 1/169، وتفسير آيات الأحكام: 1/142.

الثالث: ذهب مجاهد وطاووس إلى أن المراد بالطهر في الآية هو الوضوء، أي: أن تغسل فرجها، وتتوضأ، ومن ثمَّ يَحِلُّ وطؤها، وهو ما دلَّت عليه الآية؛ لأن الطهر الشرعي يطلق على إزالة النجاسة، ورفع الحدث، وبهما اتصفت⁽⁴⁹⁾.

الرابع: ذهب فريق إلى أن الطهر في الآية يراد به الطهر اللغوي، أي: غمجل الوطء بالماء، وهو رأي عطاء وقتادة، وقد روي عن الأوزاعي، وبه قال قومٌ من أهل الظاهر، منهم ابن حزم⁽⁵⁰⁾، ومردُّ هذا الاختلاف إلى مجيء الفعل الأول {يَطْهَرُنَ} بالتخفيف، والفعل الثاني {يَتَطَهَّرُنَ} بالتضعيف، ف(طَهَّرَ) يستعمل فيما لا كسب فيه للإنسان، وهو انقطاع دم الحيض، فالتخفيف مُبَيِّنٌ لمعنى التضعيف، أما "تَطَهَّرَ" فيستعمل فيما يكتسبه الإنسان بفعله، وهو الاغتسال بالماء، فالتضعيف مُوَضِّحٌ لمعنى التخفيف⁽⁵¹⁾.

لكن بعض البيانين يرى أن الآية من باب الاحتباك، المعروف بحذف التقابل، وهو الحذف من الأول؛ لدلالة الثاني، والحذف من الثاني لدلالة الأول عليه، وقد عرّفه الزركشي بقوله: "هو أن يجتمع في الكلام متقابلان، فيحذف من كل واحد منهما مقابله؛ لدلالة الآخر عليه"⁽⁵²⁾، وهو مبحث بلاغي، فيكون معنى الآية: لا تقربوهن حتى يَطْهَرُنَ من الدم، وَيَطْهَرُنَ بالماء، فإذا طَهُفْتُوهُنَّ يَطْهَرُنَ ومن ثمَّ قال الزركشي في الآية: "وهو قول مركب من أربعة أجزاء، نسبة الأول إلى الثالث كنسبة الثاني إلى الرابع، ويحذف من أحدهما لدلالة الآخر عليه"⁽⁵³⁾.

أما في الجانب التركيبي فإن تأثير تنوع الفعل {يطهرن} بين التجرد والزيادة يظهر في إعراب ما بعده، وفق الآتي: فعلى الرأي القائل بجواز الوقف على هذا الفعل المخفف {يَطْهَرُنَ}، يكون في إعراب الفاء بعده قولان:

الأول: أنها الفاء الاستثنائية، وتسمى الابتدائية، وهي التي لا يجوز أن يعطف ما بعدها على ما قبلها؛ لاختلاف في المعنى أو تحول فيه، حيث تم معنى الكلام قبلها، ويُراد ابتداء كلام جديد بعدها⁽⁵⁴⁾، وقد أشار إلى ذلك الأشموني بقوله: "فمن قرأ بالتخفيف فإن الطهر يكون عنده بانقطاع الدم، فيحوز له الوقف عليه؛ لأنه وما بعده كلامان"⁽⁵⁵⁾. الثاني: أنها الفاء الفصيحة، وهي التي تعطف على مقدر غير مذكور، أي: يحذف فيها المعطوف عليه مع

(49) ينظر: أحكام القرآن، لابن الفرس: 290/1، والتحرير والتنوير: 269/2.

(50) ينظر: البحر المحيط: 186/2، وروائع التفسير: 170/1.

(51) ينظر: أحكام القرآن، لابن العربي: 230/1، 231، وروائع البيان: 301/1.

(52) البرهان في علوم القرآن: 129/3، وينظر: التقييد الكبير في تفسير كتاب الله المجيد: 307/1.

(53) السابق: 129/3، وينظر: الإتقان في علوم القرآن: 165/2.

(54) إعراب القرآن الكريم، للدعاس وآخرين: 93، والجدول في إعراب القرآن: 462/2، وأحكام القرآن، لابن العربي: 330.

(55) منار الهدى، ص: 92.

أنه سبب للمعطوف، وسميت بذلك؛ لأنها أفصحت وأبانت عن جواب شرط مقدر، وقعت هي في جوابه⁽⁵⁶⁾، ومن ثم يكون التقدير: "إذا عرفتم النهي عن قربانهن إلى طهارتهن، وأردتم بيان حكم القربان بعد الطهارة، فأقول لكم..."⁽⁵⁷⁾. أما على الرأي القائل بأن الوقف لا يكون على المضعف فإن الفاء في: {فَإِذَا} عاطفة، ومعلوم أن فاء العطف تُشرك المعطوف مع المعطوف عليه لفظاً وحكماً، فيكون الكلام واحداً، لا يجوز فصل بعضه عن بعض، وهو ما بيّنه الأشموني بقوله: "ومن قرأ بالتشديد فإن الطهر يكون عنده بالغسل، فلا يجوز له الوقف؛ لأنه وما بعده كلام واحد؛ أي: أنه لا يحل له أن يظأ زوجته متى انقطع عنها الدم؛ حتى تغتسل وتتطهر بالماء، بخلاف التخفيف فيه"⁽⁵⁸⁾.

النموذج الثاني: "كفلها"، في قوله: ﴿فَتَقَبَّلَهَا رَبُّهَا بِقَبُولٍ حَسَنٍ وَأَنْبَتَهَا نَبَاتًا حَسَنًا وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا الْمِحْرَابَ وَجَدَ عِنْدَهَا رِزْقًا قَالَ يَا مَرْيَمُ أَنَّى لَكِ هَذَا قَالَتْ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَرْزُقُ مَنْ يَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾⁽⁵⁹⁾.

فالعمل: "كفل" ثلاثي جاء مجرداً ﴿كَفَّلَهَا﴾، وجاء مزيداً بتضعيف العين ﴿كَفَّلَهَا﴾، وبهما قرئ في هذه الآية، فقد قرأه الكوفيون الثلاثة: (عاصم وحمزة والكسائي)، بالتضعيف، أما الباقون، وهم: (نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وابن عامر)، فقد قرأوا بتخفيف الفاء، وإليه أشار الشاطبي بقوله: ... وَكَفَّلَهَا الْكُوفِيُّ تَقْيِلاً⁽⁶⁰⁾.

وتنوع الفعل بين تخفيف فائه وتضعيفها نتج عنه تباين في مواضع الوقف بالآية، فعلى قراءة التخفيف يكون الوقف حسناً على ما قبل الفعل {كفلها}، قال الأشموني: ﴿وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا﴾، حسنٌ عند من خفف: ﴿وَكَفَّلَهَا﴾؛ لأن الكلام منقطع عن الأول بتبدل الفاعل؛ فإن فاعل المخفف ﴿زَكَرِيَّا﴾، وعدّه آخرون تاماً⁽⁶¹⁾.

(56) ينظر: الجدول في إعراب القرآن: 502/2، وحدائق الروح والريحان في رواي علوم القرآن: 300/3.

(57) السابق: 300/3.

(58) منار الهدى، ص: 92، وينظر: القطع والانتشاف، ص: 100.

(59) آل عمران، الآية: "37".

(60) ينظر: شرح شعلة، ص: 278، 279.

(61) منار الهدى، ص: 117، وينظر: المقصد، ص: 49.

أما على قراءة التضعيف فلا وقف على قوله: ﴿وَأَنْبَتَهَا نَبَاتًا حَسَنًا﴾؛ لأن الكلام معطوف ومتصل ببعضه، فلا يجوز فصله، ويكون الوقف على قوله: ﴿وَكَفَّلَهَا زَكْرِيَّا﴾ كافياً، والتمام رأس الآية، قال النحاس: "ومن قرأ: ﴿كَفَّلَهَا﴾ أي بالتضعيف، وهي قراءة الكوفيين لم يقف على ما قبلها"⁽⁶²⁾، وقد وضحه الأنصاري معللاً له بقوله: "فإن شدد لم يوقف على: ﴿حَسَنًا﴾؛ لأن ﴿كَفَّلَهَا﴾، حينئذ معطوف على ﴿وَأَنْبَتَهَا﴾، أي: كفَّلها الله زكرياء، ﴿وَكَفَّلَهَا زَكْرِيَّا﴾ صالح على القراءتين"⁽⁶³⁾.

ويتنوع مواضع الوقف في الآية اختلفت دلالتها، وتنوع معناها، فعلى قراءة التضعيف فإن (كفَّل: يُكفِّل) بالتضعيف، مصدره: التكفيل، وهو متعد لمفعولين، هما: (الضمير المتصل، وزكرياء)، وعليه فدلالة الفعل: (ألزمه)، أي: ألزمه كفالتها، وقدر ذلك عليه ويسره له ويكون التقدير: أن الله أوكل إلى زكرياء عليه السلام أمر رعاية مريم عليها السلام، وجعله كافلاً وراعياً لها، وقيضه لها، وهذا من رفقه عليه السلام بها؛ ليربيها على أكمل الأحوال، فقام بأمرها، وضمن مصالحتها وأمورها، ودبر شؤونها؛ فنشأت كاملة في تربيتها⁽⁶⁴⁾.

أما على قراءة التخفيف فمصدر: (كفَّل: يُكفِّل) هو: الكفالة، ومعناه (ضمن)، ثم استعير لمعنى الضم والقيام بالشيء، أي: ضمن زكرياء القيام بأمرها، والفعل متعد لمفعول واحد، هو الضمير المتصل، وعليه يكون المعنى: أن زكرياء عليه السلام قبلها، فضمها إليه، وقام بأمرها، وضمن رعاية مصالحتها ورباها أتم تربية، "فنشأت في عبادة ربها وفاقت النساء وانقطعت لعبادة ربها، ولزمت مصلاها"⁽⁶⁵⁾.

وبالانتقال إلى تأثير تنوع بناء الكلمة في الإعراب نجد في حال تخفيف الفعل أن الواو للاستئناف؛ لأن الكلام بعدها انقطع عما قبلها، فالكلام قبلها مخبر عن الله تعالى، بأنه أحسن قبول مريم وإنباتها، فالفاعل هنا هو الله تعالى.

أما ما بعد الواو فمخبر عن أن زكرياء عليه السلام قبلها، وضمن القيام بشؤونها، ورعاية مصالحتها، ولما كان الفاعل هنا هو زكرياء، وقد اختلف عن الفاعل الأول وهو الله، فقد استدعى السياق مثل هذا القطع؛ وذلك للإشارة إلى التنوع في الفاعل، وما يستتبعه من تعدد في الدلالة وتنوع في المعنى.

(62) القطع والانتشاف، ص: 125.

(63) المقصد، ص: 49.

(64) ينظر: أحكام القرآن: 70/4، وإرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم: 30/2، وتيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، ص: 128.

(65) السابق، ص: 128، وينظر: مدارك التنزيل وحقائق التأويل: 252/1.

أما في حال التضعيف، فإن الواو تكون عاطفة لما بعدها عما قبلها؛ إذ إنَّ الفاعل واحد، وهو الله ﷻ، فهو الذي تقبلها، وأنبثها النبات الحسن، وكفَّل زكرياء للقيام بأمرها، وأوكل إليه مهمة رعايتها، ومن ثم استدعى المعنى تتابع الكلام، وترابط أجزائه، وامتنع فصلها وقطعها عن بعضها؛ لأن من المعلوم أن المعطوفات من المتلازمات التي يجب تتابعها، ولا يجوز انفكاكها عن بعضها.

وبما سبق ذكره وبيانه في دراسة هذين النموذجين يتبين أن تنوع الفعل فيهما بين: "التضعيف والتخفيف" - وهما من مباحث علم الصرف - كان له تأثير واضح في تنوع الدلالة والأحكام، وتباين محال الوقف ودرجاته، واختلاف الإعراب والتركيب تبعاً لذلك.

المطلب الثاني: "العدول عن الفعل المبني للمعلوم إلى المبني للمجهول، والعكس":

يقسم الصرفيون الفعل من حيث البناء للفاعل ولغيره قسمين: الأول: مبني للمعلوم، والثاني: مبني للمجهول، وكيفية بنائه تختلف باختلاف زمنه، فالماضي يكون بناؤه بضم أوله وكسر ما قبل آخره، نحو: كَتَبَ: كُتِبَ، اسْتُقْبِلَ: أُسْتُقْبِلَ، والمضارع بضم أوله وفتح ما قبل آخره، نحو: يَزْرَعُ: يُزْرَعُ، يَحْتَرِمُ: يُحْتَرَمُ، ونحوها، ولا يبنى من الأمر؛ لأن فاعله مخاطب معلوم⁽⁶⁶⁾، ولهذا النوع من الأفعال أحكام ومسائل أخرى، يرجع إليها في مظانها؛ لعدم الحاجة إليها هنا. ولما لهذا النوع من التغيير والعدول من تأثير مباشر في تحديد مواضع الوقف والابتداء، وما يستتبع ذلك من تنوع في التركيب والمعنى، فسأتناول في هذا المطلب بالدراسة والبحث أنموذجين لبيان هذه العلائق، وفق الآتي:

النموذج الأول: الفعل: "قتل"، من قوله ﷻ ﴿وَكَايْنٍ مِّن نَّبِيٍّ قَاتَلَ مَعَهُ رَبِّيُونَ كَثِيرٌ فَمَا وَهَنُوا لِمَا أَصَابَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَمَا ضَعُفُوا وَمَا اسْتَكَانُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الصَّابِرِينَ﴾⁽⁶⁷⁾.

فهذا الفعل ثلاثي الأصل، جاء هنا بصيغتين: الأولى: ثلاثية مزيدة: ﴿قَتَلَ﴾، مصدره: القتال والمقاتلة، وعليها

قراءة الكوفيين وابن عامر بزيادة ألف بعد القاف وبالبناء للمعلوم، والأخرى: ثلاثية مجردة مبنية للمجهول: ﴿قَتِلَ﴾،

⁽⁶⁶⁾ ينظر: شذا العرف في فن الصرف، ص: 41.

⁽⁶⁷⁾ آل عمران، الآية: "46".

من "القتل"، وبها قرأ الباقون، أي: بحذف ألف الفعل وبنائه لغير الفاعل⁽⁶⁸⁾، يقول الشاطبي: "...، وَ(قَاتَلَ) بَعْدَهُ . . . يُمَدُّ، وَفَتْحُ الضَّمِّ وَالْكَسْرِ ذُو وَلَا⁽⁶⁹⁾.

والعدول عن الفعل المبني للفاعل إلى المبني للمفعول بالآية نتج عنه تباين في مواضع الوقف بها، فعلى قراءة بناء الفعل للمجهول يوقف على: ﴿ قُتِلَ ﴾، وهو كافٍ، قال الداني: "﴿ وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَاتَلَ ﴾ كافٍ إذا أسند القتل إلى النبي ﷺ"⁽⁷⁰⁾.

أما على قراءة بنائه للمعلوم: ﴿ قَتَلَ ﴾، فلا وقف من أول الآية إلا على: ﴿ وَمَا اسْتَكَانُوا ﴾، وهو وقف تام، قال الأشموني: "وليس بوقف لمن قرأ: { قَاتَلَ }، بألف مبني للفاعل بإسناد القتل للربيين؛ لأن رفعهم ب{قاتل}...، وعليها يكون الوقف على: ﴿ اسْتَكَانُوا ﴾"⁽⁷¹⁾، والوقف على رأس الآية تام على كلا القراءتين، وقيل: حسن، وذهب بعضهم إلى أن الوقف على قوله: ﴿ رَبِّيُونَ كَثِيرٌ ﴾، وهو وقف حسن⁽⁷²⁾.

والعدول في الفعل، وما تبعه من اختلاف في مواضع الوقف ودرجته مبني على تنوع معنى الآية ودلالاتها وإعرابها. فعلى قراءة بناء الفعل للمجهول، ومجيء {كأين} بمعنى "كم" الخبرية التي يُكنى بها عن العدد الكثير، وأصلها: (أي) دخلت عليها كاف التشبيه، فصيرت كلمة واحدة، وزال عنها معنى التشبيه⁽⁷³⁾، يكون معنى الآية: كم من نبيء قتل، ومعه جموع كثيرة، فما وهنوا بعد قتله؛ ويؤيد هذا ما ورد في الحديث: من أنه أشيع يوم أُحُدٍ أن النبي ﷺ قد قتل، قال الزهري: صاح الشيطان يوم أحد: قتل محمد، فانهزم جماعة من المسلمين، قال كعب بن مالك: "كُنْتُ أَوَّلَ مَنْ عَرَفَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، عَرَفْتُ عَيْنِيهِ مِنْ تَحْتِ الْمِغْفَرِ، فَنَادَيْتُ بِأَعْلَى صَوْتِي: يَا مَعْشَرَ الْمُسْلِمِينَ، أَبَشِّرُوا هَذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَأَشَارَ إِلَيَّ: أَنْ اصْمُتْ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ ﷻ: ﴿ وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَاتَلَ ﴾، فَلَمَّا عَرَفَ الْمُسْلِمُونَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَضُوا بِهِ، وَنَهَضَ

⁽⁶⁸⁾ ينظر: شرح شعلة، ص: 278، 279.

⁽⁶⁹⁾ شرح شعلة، ص: 288، وينظر: المصدر نفسه، ص: 288، 289.

⁽⁷⁰⁾ المكثف في الوقف والابتداء، ص: 66.

⁽⁷¹⁾ منار الهدى، ص: 136، وينظر: القطع والانتشاف، ص: 136.

⁽⁷²⁾ القطع والانتشاف، ص: 136، ومنار الهدى، ص: 136.

⁽⁷³⁾ ينظر: مشكل إعراب القرآن، 107.

مَعَهُمْ نَحْوَ الشَّعْبِ" (74)، وينصر الوجه أيضاً: "قوله ﷺ: ﴿أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ﴾ (75)، وقد قتل كثير من الأنبياء،
بشهادة قوله ﷺ: ﴿وَيَقْتُلُونَ النَّبِيَّ بِغَيْرِ حَقٍّ﴾ (76)، في غير موضع" (77).

ووفق هذا الوجه يكون الفعل {قُتِلَ} مسنداً إلى النبي، مشتملاً على ضمير يعود إليه، وجملة {قُتِلَ} صفة للنبي،
ويكون قوله: ﴿مَعَهُ رِيثُونَ كَثِيرٌ﴾ ابتداءً كلام، على تقدير واو محذوفة. قال النحاس: "المعنى: وكأين من نبي قتل، على
أنه قد تم الكلام، ... وهو أحسن"، ثم قال: "معه ربيون كثير، بمعنى: ومعه ربيون كثر، وهذا قول حسن على مذهب
النحويين؛ لأنهم أجازوا: رأيت زيدا، السماء تمطر عليه، بمعنى: والسماء تمطر عليه" (78)، ويُعرب: {رِيثُونَ} مبتدأ مرفوعاً
بالابتداء، أو فاعلاً مرفوعاً بالظرف وهو أحسن؛ لأن الظرف وقع صفة لما قبله، ففيه معنى الفعل، فيقوى الرفع به، فهو أولى
بالعمل من الابتداء؛ لأن الفعل عاملٌ لفظيٌّ، والابتداء عامل معنوي، ولاشك أن اللفظي أقوى من المعنوي.

ويرى فريق ألا وقف على: {قُتِلَ}، ويجعل قوله: رِ و ﴿مَعَهُ رِيثُونَ كَثِيرٌ﴾ منصوباً على الحالية من {نَبِيِّ}، أو من
الضمير في {قُتِلَ}، والتقدير عنده: وكأين من نبي قتل كائنا معه ربيون، والهاء في {مَعَهُ} عائدة على الضمير في
{قُتِلَ} (79).

لكن ثمة من ينكر هذا الوجه القائل بإسناد الفعل إلى النبي، ويضعف هذه القراءة، ويقوّي قراءة: {قَاتَلَ}، وحثه أنه
لم يقتل نبياً في معركة قط، وهم محجوجون بما تقدم. وهؤلاء يُسندون الفعل إلى {رِيثُونَ}، ويجعلون الجملة صفة
لنبي، والتقدير عندهم: وكأين من نبي مقتول معه ربيون، وثابت معه ربيون، "وهذا معروف في اللغة، أن يقال: جاءني بنو
فلان، وإنما جاءك بعضهم، فيكون المعنى على هذا: قُتِلَ معه بعضُ الربيين" (80)، وهذا وفق قراءة البناء للمجهول.

(74) الجهاد: 601/2، ومعاني القرآن للنحاس: 169/1

(75) آل عمران، من الآية: "144".

(76) آل عمران، من الآية: "21".

(77) الفريد في إعراب القرآن المجيد: 141/2.

(78) معاني القرآن، للنحاس: 169/1.

(79) ينظر: مشكل إعراب القرآن، ص: 106، 107، وإعراب القرآن وعلل القراءات، ص: 142، والبيان في غريب إعراب القرآن: 225/1.

(80) معاني القرآن، للنحاس: 169/1، وينظر: إعراب القرآن وعلل القراءات، ص: 142، والفريد في إعراب القرآن المجيد: 141/2.

وعلى كلا الوجهين في القراءة فالقتل ثابت وواقع، إما للنبي متى وقف على {قُتِلَ}، أو لأنصاره حال الوصل، وقد عدّها أبو حيان أبلغ بقوله: "قُتِلَ": يظهر أنها مدح، وهي أبلغ في مقصود الخطاب؛ لأنها نصّ في وقوع القتل⁽⁸¹⁾.

أما على قراءة: {قَاتَلَ}، بالبناء للفاعل على صيغة المفاعلة، فإنّ الفاعل هو: {رَبِّيُّونَ}، وتكون الجملة في موضع جر صفة لنبي، ويكون خبر {كَأَيِّنَ}، مقدر، والتقدير: كأين من نبي قاتل معه ربيون في الدنيا أو في الوجود أو نحوه. وهنا لا وقف إلا على قوله: {كَثِيرٌ}؛ لعدم جواز الفصل بين العامل ومعموله.

والفعل {قَاتَلَ} بهذه الصيغة دال على المفاعلة والمشاركة، وهو ما يستلزم وجود مقاتلة، لكن لا يدل على وقوع القتل؛ إذ لا يلزم من المقاتلة وجود القتل، فقد تكون مقاتلة ولا يقع قتل، ومن ثم استحسّن ابن عطية هذه القراءة بقوله: "قراءة من قرأ: {قَاتَلَ} أعم في المدح؛ لأنه يدخل فيها من قتل ومن بقي، ويحسن عندي على هذه القراءة إسناد الفعل إلى الربيين".

وذهب فريق إلى جواز أن يكون الفاعل ضميراً يعود إلى {نبي}، فيكون الوقف على: {قَاتَلَ}، والجملة بعده في موضع نصب على الحالية، ولم تحتج إلى واو لوجود الضمير في {مَعَهُ} العائد على صاحب الحال، ويحتمل ارتفاع {رَبِّيُّونَ} على أنه فاعل بالظرف {معه}، والظرف هو الحال، والتقدير: كائنا معه ربيون. وهو ما استحسّنه أبو حيان بالقول: "وهذا هو الأحسن؛ لأن وقوع الحال مفرداً أحسن من وقوعه جملة، وقد اعتمد الظرف لكونه وقع حالاً فيعمل وهي حال محكية، فلذلك ارتفع ربيون بالظرف"، وهذا الرأي مقارب لسابقه في قراءة: {قُتِلَ}، التي مرّ الحديث عنها وبيانها.

النموذج الثاني: الفعل: "صدّ"، في قول الله ﷻ: ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِفِرْعَوْنَ سُوءُ عَمَلِهِ وَصُدَّ عَنِ السَّبِيلِ وَمَا كَيْدُ فِرْعَوْنَ إِلَّا فِي تَبَابٍ﴾⁽⁸²⁾.

فهذا الفعل جاء بصيغتين، الأولى: مبينة للمجهول: ﴿وَصُدَّ﴾، وعليها قراءة: "عاصم وحمزة والكسائي". والأخرى:

مبينة للمعلوم: ﴿وَصَدَّ﴾، وبها قرأ الباقون⁽⁸³⁾، قال الشاطبي: "...، وَصُدُّوا) ثوى، مع (صَدَّ) في الطُولِ وَأَنْجَلًا⁽⁸⁴⁾.

⁽⁸¹⁾ البحر المحيط: 368/3.

⁽⁸²⁾ غافر، من الآية: "37".

و قد نتج عن العدول في الفعل من البناء للمعلوم إلى البناء للمجهول تباينٌ في مواضع الوقف بالآية، فعلى قراءة بناء الفعل للمجهول يوقف على: ﴿عَنِ السَّبِيلِ﴾، وهو كافٍ، والتمام رأس الآية، قال العماني: "من قرأ بالصاد المضمومة كان مشاكلاً للفعل الأول؛ لأنهما بنيا، أي: بنيا لفعل مالم يسم فاعله، فحسّن أن يوصل أحدهما بالآخر، والوقف الحسن: ﴿عَنِ السَّبِيلِ﴾". أما على قراءة البناء للمعلوم فالوقف يكون على: ﴿سُوءُ عَمَلِهِ﴾، وهو ما أشار إليه صاحب المرشد بقوله: "ومن قرأ: {وَصَدَّ} بفتح الصاد، كان وقفه على: ﴿سُوءُ عَمَلِهِ﴾، حسناً؛ لاختلاف الفعلين في الوزن، وهو أن قوله: {زَيْنَ} فعل لما لم يسم فاعله، و{وَصَدَّ} بفتح الصاد على خلافه، فحسن أن يفصل بينهما بالوقف⁽⁸⁵⁾."

وتنوع مواضع الوقف في الآية نتج عنه اختلاف في دلالتها، وتنوع في إعرابها، فعلى قراءة البناء للمفعول يكون في الآية إخبار عن انحراف فرعون وفجوره، وأن ذلك بإرادة الله ﷻ وأمره وقدره، ومثله قوله: ﴿وَطَبَعَ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لَا يَفْقَهُونَ﴾⁽⁸⁶⁾، والمعنى: أن فرعون صدّ عن طريق الخير وسبيل الرشاد، والفاعل هو الله، والحجة هنا مجيء الكلام عقب إخبار الله في قوله: ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنَ لِفِرْعَوْنَ سُوءُ عَمَلِهِ﴾؛ لذا جرى الكلام بعده بترك تسمية الفاعل؛ ليسير على نسق واحد، والواو في {وَصَدَّ} عاطفة، والجملة بعدها معطوفة على ما قبلها، لا محل لها⁽⁸⁷⁾.

أما على قراءة الباقيين بالبناء للفاعل فإن الفعل (صدّ) إما أن يكون متعدياً بمعنى: (منع)، فيكون الفاعل هو فرعون، والمعنى: أن فرعون هو الذي صدّ قومه عن سبيل الإيمان والهدى، ومنعهم من سلوك طريق الحق والعدل، بأمثال هذه التمويهات والشبهات وذلك بإيهامهم أنه يعمل شيئاً، يتوصل به إلى العلم بكذبه، وإما أن يكون لازماً، بمعنى: (أعرض)، فيكون فرعون نفسه هو المعرض عن الحق، والعاقل والمنصرف عنه تعالياً وتكبيراً⁽⁸⁸⁾. وعليه تكون الواو للاستئناف، والجملة المبنية للفاعل بعدها مستأنفة، وإنما كانت درجة الوقف على ما قبلها حسنة؛ لتعلق الكلام بها من جهة المعنى، وهذا من باب التنوع في معنى الآية وإعرابها الناتجين عن العدول الصرفي فيها.

⁽⁸³⁾ ينظر: شرح شعلة، ص: 401.

⁽⁸⁴⁾ السابق، ص: 400.

⁽⁸⁵⁾ المرشد في الوقف والابتداء: 646/3، وينظر: منار الهدى، ص: 519.

⁽⁸⁶⁾ التوبة، من الآية: "88".

⁽⁸⁷⁾ ينظر: حجة القراءات، ص: 631، والقراءات المتواترة، ص: 235.

⁽⁸⁸⁾ ينظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد: 487/5، والدر المصون: 57/7، وتحفة الأقران، ص: 116، وإرشاد العقل السليم، لأبي السعود:

277/7، وجامع البيان، للإيجي: 17/4.

- المطلب الثالث: "العدول عن الفعل إلى الاسم، وبالعكس":

جاء العدول عن الفعل إلى الاسم في عدة صور في كتاب الله، منها العدول: إلى المصدر، وإلى اسم الفاعل؛ وذلك لدلالة مقصودة، يقتضيها السياق والتركيب. ولما كان البحث يُعنى بالعدول في الأفعال، فسأقتصر في هذا المطلب على دراسة أنموذجين: للعدول عن الفعل، أحدهما: إلى المصدر، وثانيهما: إلى اسم الفاعل، وفق ما يلي:

النموذج الأول: كلمة "عمل"، في قول الله ﷻ: ﴿قَالَ يَا نُوحُ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ فَلَا تَسْأَلْنِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنِّي أَعِظُكَ أَنْ تَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾ (89).

حيث جاءت بصورتين، إحداهما: "صيغة الفعل الماضي"، بكسر الميم وفتح اللام في {عَمِلَ}، على أنه فعلٌ ماضٍ، وبنصب الراء في: {غَيْرَ}، مفعولاً بوبها قرأ الكسائي: ﴿عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ﴾. ثانيهما: "صيغة المصدر"، بفتح الميم وضم اللام مع التنوين في: {عَمَلٌ}، وضم الراء من دون تنوين في {غَيْرَ}، وهي قراءة الباقيين ﴿إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ﴾، يقول الشاطبي:

وَفِي "عَمَلٌ" فَتْحٌ وَرَفْعٌ، وَنَوْنٌ . . . وَ"غَيْرٌ" اِرْفَعُوا، إِلَّا الْكِسَائِيُّ ذَا الْمَلَا (90).

وبالعدول في كلمة (عمل) بين الفعلية والاسمية، اختلف محلُّ الوقف بالآية ودرجته، ونتج عنه تأثيرٌ في تركيبها ودلالاتها: فبمجيئها مصدرًا يكون الوقف على: ﴿إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ﴾ كافيًا (91)، على تقدير عود الضمير في: {إِنَّهُ} الثاني إلى السؤال، أي: سؤالك يا نوح إياي أن أنجي كافرًا عملٌ غير صالح؛ لذا حُسِنَ الوقف على ما قبله: ﴿مِنْ أَهْلِكَ﴾، والابتداء بما بعده؛ لانقطاعه منه إعرابًا، وإن تعلق به من جهة المعنى (92). (93)

(89) هود، الآية: "46".

(90) شرح شعلة على الشاطبية، ص: 382، وينظر: ص: 383.

(91) ينظر: الإيضاح، ص: 372، والقطع والانتشاف، ص: 263، ومنار الهدى، ص: 277.

(92) ينظر: القطع والانتشاف، ص: 263، ومنار الهدى، ص: 277، 278.

(93)

أما مجيئها بصيغة الفعل الماضي فلا يوقف على قوله ﴿ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ ﴾ ؛ لأن الهاء في: ﴿ إِنَّهُ عَمَلٌ ﴾ تعود على سابقتها في: ﴿ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ ﴾ ، العائدة إلى الابن، فالكلام متصل ببعضه، ومن ثم فوصله بما قبله أولى؛ لأنه مع ما قبله كلام واحد، وعليه تكون جملة: ﴿ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ ﴾ ، تعليلية، لا محل لها من الإعراب، والوقف يكون على: ﴿ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ ﴾ ، وهو وقف كاف⁽⁹⁴⁾.

وبتنوع محال الوقف في الآية، الناتج عن العدول في الكلمة اختلف معناها ودلالاتها، وتنوعت أحكامها الإعرابية: فمجئها بصيغة المصدر {عَمَلٌ}، وبالوقف على ﴿ مِنْ أَهْلِكَ ﴾ ، فالآية تحتل عدّة دلالات، منها: أن سؤالك ما ليس لك به علم عمل غير صالح، أو أن سؤالك أن أنجي كافراً عمل غير صالح، وعليه يكون اللفظان من قول الله لنوح عليه السلام ومن هذه الأوجه: أن هذا كلام نوح لابنه، والتقدير: إن كونك مع الكافرين وترك الركوب معنا عمل غير صالح. ومنها: أن الضمير في {إنه} يعود على الابن، على تقدير مضاف محذوف، أي: إن ابنك ذو عمل غير صالح، وهناك آراء أخرى في معناها تركت؛ لضعفها، واستغناء بما ذكر⁽⁹⁵⁾.

أما على قراءة الكسائي للكلمة على أنها فعل ماضٍ فللاية معنى واحد، هو: إن ابنك ليس من أهلك الذين وعدت بإنجائهم؛ لأنه خالفك في الدين، فانقطعت بذلك العصمة بينكما بكفره، ولا ولاية بين الكافر والمؤمن، إنما أهلك هم أهل دينك، فالضمير في {إنه} الثانية يعود على الابن المذكور في قوله: ﴿ إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي ﴾⁽⁹⁶⁾، بلا اختلاف في ذلك العود⁽⁹⁷⁾.

⁽⁹⁴⁾ ينظر: الإيضاح، ص: 372، والمرشد: 240/1، ومنار الهدى، ص: 278، وإرشاد العقل السليم: 212/4.

⁽⁹⁵⁾ ينظر: النكت والعيون: 476/2، والتفسير الكبير: 3/18، والدر المصون: 337، 336/6.

⁽⁹⁶⁾ الأنعام، الآية: "97".

⁽⁹⁷⁾ ينظر: مشكل إعراب القرآن، : 244، والتسهيل، ص: 300، ومنار الهدى، ص: 277.

وبهذه القراءة المعدول بها عن الاسم إلى الفعل يتضح أن قوله ﴿إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ﴾ له تعلق دلالي بما قبله، فهو يفيد تعليل نفي الابن عن نوح المذكور قبله، بأنه ليس من أهل دينه وعقيدته الموعود بنجاتهم، وأن قرابة الدين بين أهل الإيمان هي القرابة المعتبرة دون غيرها من سائر القرابات الأخرى⁽⁹⁸⁾.

هذا ما يتعلق بجانبي: (الوقف والمعنى)، وقد نتج عن تباينهما اختلاف في التركيب والإعراب، هذا بيانه: فمجيئ كلمة {عَمَلٌ} بصيغة المصدر، لا يترجح معه عود الضمير في: {إِنَّهُ} الثانية إلى الابن، ومن ثم انقطع الكلام قبلها، فتكون جملة: ﴿إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ﴾، ابتدائية مستأنفة استئنافاً بيانياً؛ لتباين معنى الجملتين، وعدم تعلقهما ببعضهما من جهة الإعراب⁽⁹⁹⁾. أما مجيئها بلفظ الماضي، فيلزم منه عود الضمير في {إِنَّهُ} على الابن، وتكون جملة: {عَمَلٌ} خبر {إِنَّهُ}، ويكون فاعل {عَمَلٌ} ضميراً يعود على الابن، وكلمة {غَيْرٌ} مفعولاً به، أو نعتاً لموصوف محذوف، تقديره: إِنَّهُ عَمَلٌ عَمَلٌ غَيْرٌ صَالِحٌ، وهذا النوع من الحذف كثير في كتاب الله وفي لغة العرب⁽¹⁰⁰⁾. وعليه تكون جملة: ﴿إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ﴾، متعلقة بما قبلها وتعليلاً لها، وقد نتج عن هذا التعلق عدم الوقف على ما قبلها، وهو قول الله: ﴿لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ﴾؛ منعاً للفصل بين المتلازمين لفظاً ومعنى، فتجلى بذلك الفرق بينهما⁽¹⁰¹⁾.

فبتنوع الكلمة بين الفعلية والاسمية، اختلف محل الوقف في هذه الآية، وتنوعت درجاته، وانبنى على ذلك تباين في معنى الآية وإعرابها.

النموذج الثاني: كلمة "جعل"، في قول الله ﷻ: ﴿فَالِقُ الْإِصْبَاحِ وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ﴾⁽¹⁰²⁾.

⁽⁹⁸⁾ ينظر: التحرير والتنوير: 85/12.

⁽⁹⁹⁾ ينظر: البحر المحيط: 173/7، والتحرير والتنوير: 86/12.

⁽¹⁰⁰⁾ حذف الموصوف وإبقاء صفتها دليلاً عليه من أساليب العربية، وهو وجه جائز حسن، وقد عده علماؤها من صور الفصاحة والبلاغة فيها. ينظر:

إعراب القرآن المنسوب للزجاج: 286، والجدول: 304/26.

⁽¹⁰¹⁾ ينظر: حجة القراءات، ص: 341، 342، ومشكل إعراب القرآن، ص: 244، والبحر المحيط: 173/7، والتحرير والتنوير: 86/12، ومنار

الهدى، ص: 277.

⁽¹⁰²⁾ هود، الآية: "46".

قرئت كلمة (جعل) بصيغتين، إحداهما: فعل ماضٍ: {جَعَلَ}، وثانيهما: اسم فاعل {جَاعِلٌ}، فقرأها "عاصم وحمزة والكسائي" بصيغة الماضي، أي: بحذف الألف وفتح العين واللام: ﴿وَجَعَلَ اللَّيْلُ﴾، وقرأ الباقون بصيغة اسم الفاعل، أي: بزيادة ألف بعد الجيم وكسر العين وضم اللام وجر الليل: ﴿وَجَعَلَ اللَّيْلُ﴾، يقول الشاطبي: "... (وَجَا ... عَلٌ) أَقْصُرُ وَفَتَحُ الْكَسْرِ وَالرَّفْعِ (ثُمَّلاً).

وَعَنْهُمْ يَنْصَبُ اللَّيْلُ⁽¹⁰³⁾.

ويتنوع الكلمة بين الفعلية والاسمية اختلف موضع الوقف، فعلى قراءتها فعلا ماضيا يوقف على قوله: ﴿فَالِقُ الْإِصْبَاحِ﴾ ، ودرجته حسن، أما على قراءتها اسم فاعل فلا يوقف على: {الإصباح}، إنما الوقف يكون على قوله: ﴿حُسْبَانًا﴾ ، وهو وقف على كلا القراءتين، وتدور درجته بين الحسن والكافي والثام⁽¹⁰⁴⁾.

وتنوع الكلمة بين الفعلية والاسمية، وما تبعه من تباين في محل الوقف ودرجته نتج عنه تباين في الإعراب والدلالة: فأما على قراءتها فعلا ماضيا: {جعل الليل}، فإنه لما جاز حمل اسم الفاعل على المضي، بمعنى: أنه أمرٌ قد كان، جاز هنا عطف الفعل الماضي (جعل) على: {فالق}، فيعرب {الليل} مفعولها الأول، و{سكنا} ثاني مفعوليه، وينتصب {الشمس والقمر} بالعطف على {الليل}، ويقوي قراءتها فعلا ماضيا مجيء أفعال ماضية بعده، هي قوله: ﴿جَعَلَ لَكُمْ النُّجُومَ﴾⁽¹⁰⁵⁾، وقوله: ﴿أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً﴾⁽¹⁰⁶⁾، ومن ثم حُمِلَ أول الكلام على آخره، وهذا يقوي إجماعهم على نصب: {الشمس والقمر}، على إضمار فعل، ولم يحملوه على صيغة الفاعل فيجروه⁽¹⁰⁷⁾.

وأما على قراءتها اسم الفاعل: {جَاعِلًا لِلَّيْلِ}؛ فيحتمل أن تكون معرفة إذا دلت على المضي، وتكون إضافتها حقيقية، وهو مذهب الكوفيين، وينتصب {سَكْنَا} بفعل محذوف، تقديره: وجعل الليل سكنا، أي: مسكونا فيه، أو ذا سكن. وينتصب: {وَالشَّمْسِ وَالْقَمَرِ} بالعطف على موضع {اللَّيْلِ} لفظا ومعنى؛ لأنه في محل نصب، مفعول في

⁽¹⁰³⁾ ينظر: شرح شعلة على الشاطبية، ص: 332/331.

⁽¹⁰⁴⁾ ينظر: إيضاح الوقف والابتداء 33:1، والمكتفى 89، والمرشد في الوقف والابتداء 118:1، والمنار الهدى 200، 201.

⁽¹⁰⁵⁾ الأنعام، من الآية: "98".

⁽¹⁰⁶⁾ الأنعام، من الآية: "100".

⁽¹⁰⁷⁾ ينظر: إعراب القرآن، للباقولي، ص: 208، والبيان في غريب إعراب القرآن، 332/1، والجامع لأحكام القرآن: 45/7، وإعراب القرآن وبيانه:

المعنى، وإن أضيف إليه، وهو عطف جائز، قال الرضي: " يعطف الفعل على الاسم، وبالعكس إذا كان في الاسم معنى الفعل" (108)، ويجوز في هذه الصورة عند البصريين أن ينصب {سكننا} على الحالية، أي: جاعل الليل حال كونه مسكوناً فيه، وأن يُنصب {حسباناً}، على نزع الخافض، ويكون المعنى: وجاعل الشمس والقمر يجريان بحسبان معاً، إذا لم يكن معرفة، أي: غير دالٍّ على المضي، ودلٍّ على الحال أو الاستقبال، فإضافته غير حقيقية، وفق مذهب البصريين، فيعمل فيما بعده؛ لمشابهته الفعل، ويعرب {سكننا} مفعولاً ثانياً لـ {جاعل}، وينتصب: {والشمس والقمر} بفعل مقدرٍ دل عليه {جاعل}، و{حسباناً} مفعولاً ثانياً له، أي: وجعل الشمس والقمر حسباناً، فكأنه: قيل: كيف خلق؟ وماذا جعله؟ فقيل: فلق الإصباح، وخلق الليل وجعله سكناً، وخلق الشمس والقمر حسباناً (109).

وبما سبق بيانه يتضح أن العدول في الكلمة بين: "الاسمية والفعلية"، له تأثيره الواضح في تنوع الدلالة والمعنى، وتباين محل الوقف ودرجته، واختلاف الإعراب والتركيب.

والله أعلم.

(108) شرح الرضي على الكافية 2/353، وينظر: مشكل إعراب القرآن، ص171، وإعراب القرآن، للباقولي، ص208، وتحفة الأقران 104/2، وروح المعاني: 399/2.

(109) ينظر: إعراب القرآن، للباقولي، ص208، والبيان في غريب إعراب القرآن: 1/332، والفريد في إعراب القرآن المجيد: 2/648، والبحر المحيط: 394/4، وإرشاد العقل السليم 3/164.

الخاتمة:

بعد الدراسة لموضوع: " علاقة علم الصرف، بعلم الوقف والابتداء، وتأثيرها في التركيب والمعنى العدول في الأفعال أنموذجاً"، يخلص البحث إلى النتائج الآتية:

- أ. أن العلاقة بين علم الوقف والابتداء وفروع اللغة العربية وثيقة متينة لا تنفك؛ لأن من مواضع الوقف ما يتوقف تحديد محله، وفهم معناه وإدراك دلالاته على معرفة التغيرات الصرفية التي تطرأ على بنية الكلمة في السياق الواردة فيه.
- ب. أن علاقة علم الصرف بعلم الوقف والابتداء لا تقل أهمية عن علاقة الأخير ببقية العلوم الأخرى كعلم النحو والقراءات والفقهاء ونحوها، فلا يتأتى فهم كثير من الآيات القرآنية عن طريق معرفة علاقته بعلم الوقف والابتداء.
- ج. أن ما تناولته هذه الدراسة في مبحثها التطبيقي من دراسة للعدول الصرفي في الأفعال، وما تم استخلاصه من معان وأحكام، وما تم ذكره من أوجه الإعراب إنما كان على سبيل التمثيل والذكر، لا الاستقصاء والحصر، فثمة صور أخرى من العدول الصرفي تبين هذه العلاقة بين العَلَمين، وتعين على استخلاص كثير من المعاني والأحكام، والتعدد في أوجه الإعراب والتركيب.
- د. أن العدول في بنية الكلمة من صيغة إلى أخرى يأتي لمعان متنوعة؛ إذ العدول من وزن إلى وزن آخر لا يكون إلا لدلالة لا يحتويها الأول منهما.

هـ. أن مثل هذه الدراسة تفتق الآفاق وتفتح الأبواب لفهم أوسع لآي الكتاب العزيز، وتبين كثيرا من المعاني والدلالات، والأوجه الإعرابية التي لا تظهر إلا بمثل هذا النوع من الدراسات، إذ القرآن كما - يقال - حمال أوجه. وختاما: فهذا ما أمكنني جمعه ودراسته، وبسطه وتناوله، فإن وافق الصواب فتوفيق الله، وإن كانت الأخرى فمن نفسي والشيطان، وحسبي أني بذلت الجهد، وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب.

والحمد لله أولا وآخرا، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه.

الباحث.

مصادر البحث ومراجعته:

- القرآن الكريم، برواية الإمام قالون، عن الإمام نافع المدني، مصحف أمانة التعليم.

1. الإتقان في علوم القرآن، لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق: سعيد المندوب، دار الفكر، بيروت: لبنان: 1416هـ، 1996م.
2. أحكام القرآن، لأبي محمد بن عبد الله بن العربي، تحقيق/ محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط/1، 2003م.
3. أحكام القرآن، لأبي محمد عبد المنعم الأندلسي، المعروف بابن الفرس، تحقيق: طه بن علي وآخريين، دار ابن حزم للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط/1: 1427هـ، 2006م.
4. ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط/1: 1418هـ، 1998م.
5. إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، لأبي السعود العمادي محمد بن محمد بن مصطفى، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.
6. أساس البلاغة، لجار الله محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط/1: 1998م.
7. الأسلوب والأسلوبية، مدخل نظري ودراسة تطبيقية، لفتح الله أحمد سليمان، الدار الفنية للنشر والتوزيع، القاهرة: 1990م.
8. أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، لمحمد الأمين بن محمد المختار الشنقيطي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان: 1415هـ، 1995م.
9. إعراب القرآن الكريم، تأليف: أحمد عبيد الدعاس، وأحمد محمد حميدان، وإسماعيل محمود القاسم، دار المنير، ودار الفارابي، دمشق، ط/1: 1425هـ.
10. إعراب القرآن وعلل القراءات، لنور الدين أبي الحسن علي الباقلوي، تحقيق/ الشربيني شريدة، دار اليقين للنشر والتوزيع، المنصورة - مصر، ط/1، 2010م.
11. الأفعال، لأبي القاسم علي بن جعفر السعدي، عالم الكتب، بيروت، ط/1: 1983م.
12. إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله ﷻ، لأبي بكر محمد الأنباري، تحقيق: عبد الرحيم الطرهوني، دار الحديث، القاهرة - مصر: 2007م.

13. البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: عادل عبد المقصود وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط/1: 1413هـ، 1993م.
14. البرهان في علوم القرآن، لأبي عبد الله الزركشي، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركائه، ط/1: 1376هـ، 1957م.
15. البيان في غريب إعراب القرآن، لأبي البركات عبد الرحمن الأنباري، تحقيق: طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، ط/2: 2006م.
16. تاج العروس من جواهر القاموس، للسيد محمد مرتضي الزبيدي، تحقيق: مجموعة من الأساتذة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، سنوات متعددة.
17. التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء عبد الله العكبري، تحقيق/ محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط/1، 1998م.
18. التحرير والتنوير، لمحمد الطاهر بن عاشور، الدار التونسية للنشر، تونس، 1984م.
19. تحفة الأقران في ما قرئ بالثلث من حروف القرآن، أحمد بن يوسف بن مالك الرعيني الغرناطي، كنوز أشبيلية، المملكة العربية السعودية، ط/2: 1482هـ، 2007م.
20. التسهيل لعلوم التنزيل، لأبي القاسم محمد بن أحمد بن جزي الكلبي، تحقيق: رضا فرج الهمامي، المكتبة العصرية، صيدا وبيروت، لبنان.
21. التقييد الكبير في تفسير كتاب الله المجليّ العباس أحمد بن محمد البسيلي التونسي، كلية أصول الدين، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، المملكة العربية السعودية.
22. تنبيه الغافلين وإرشاد الجاهلين عما يقع لهم من الخطأ حال تلاوتهم لكتاب الله المبين، لأبي الحسن علي بن محمد الصفاقسي، تحقيق: جمال الدين شرف، دار للتراث، طنطا - 2005م.
23. تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، لعبد الرحمن بن ناصر بن عبد الله السعدي، تحقيق: عبد الرحمن بن معلا، مؤسسة الرسالة، ط/1: 1420هـ، 2000م.
24. جامع البيان عن تأويل آي القرآن، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري، حققه وخرج أحاديثه: محمود محمد شاكر، وأحمد محمد شاكر، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، مصر، ط/1: 1968م.
25. الجامع لأحكام القرآن، لأبي عبد الله محمد بن أحمد، شمس الدين القرطبي، تحقيق: أحمد البردوني، وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية: القاهرة، ط/2: 1384هـ، 1964م.

26. الجدول في إعراب القرآن الكريم، لمحمود بن عبد الرحيم صافي، دار الرشيد، دمشق، مؤسسة الإيمان، بيروت، ط/4: 1418هـ.
27. الجهاد، لأبي بكر ابن أبي عاصم الشيباني، تحقيق: مساعد بن سليمان، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط/1: 1409هـ.
28. حدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن، لمحمد الأمين بن عبد الله العلوي، إشراف ومراجعة: هاشم محمد علي، دار طوق النجاة، بيروت، لبنان، ط/1: 1421هـ، 2001م.
29. حجة القراءات، لأبي زرعة عبد الرحمن بن زنجلة، تحقيق: سعيد الأفغاني، منشورات جامعة بنغازي، ليبيا، ط/ 1: 1974م.
30. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، لأحمد بن يوسف السمين الحلبي، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، سوريا.
31. روائع البيان تفسير آيات الأحكام، لمحمد علي الصابوني، مكتبة الغزالي: دمشق، مؤسسة مناهل العرفان: بيروت، ط/3: 1400هـ، 1980م.
32. روائع التفسير، لزين الدين بن أحمد بن رجب السلامي الحنبلي، جمع وترتيب: طارق ابن عوض الله، دار العاصمة، المملكة العربية السعودية، ط/1: 1422هـ، 2001م.
33. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، لشهاب الدين محمود بن عبد الله الألوسي، تحقيق: علي عبد الباري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/1: 1415هـ.
34. شذا العرف في فن الصرف، لأحمد بن محمد الحملاني، تحقيق: نصر الله عبد الرحمن نصر، مكتبة الرشد، الرياض.
35. شرح الرضي على الكافية، لوضي الدين الأسترباذي، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، مطبوعات جامعة قاربونس، بنغازي، ليبيا: 1398هـ، 1978م.
36. صحاح العربية، لإسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت - لبنان، ط/1: 1998م.
37. العدول الصرفي في القرآن الكريم: دراسة دلالية، لهلال علي الجحيشي، رسالة دكتوراه في اللغة العربية، بكلية الآداب، جامعة الموصل: 2005م.
38. العدول الصرفي في القرآن الكريم، لماجدة صلاح حسن، المجلة الجامعة، العدد: 11، سنة: 2009م.

39. الفريد في إعراب القرآن المجيد، للمنتجب الهمداني، حقق نصوصه وخرجه وعلق عليه: محمد نظام الدين الفتيح، دار الزمان للنشر والتوزيع، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط/1: الأولى، 1427هـ، 2006م.
40. القراءات المتواترة وأثرها في الرسم القرآني والأحكام الشرعية، لمحمد حبش، دار الفكر، دمشق، ط/1: 1419هـ، 1999م.
41. القطع والائتلاف، أو (الوقف والابتداء)، لأبي جعفر أحمد النحاس، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط/1: 2002م.
42. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، لأبي القاسم محمود بن عمرو الزمخشري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط/3: 1407هـ.
43. كنز المعاني شرح حرز الأمان، شرح الشاطبية لأبي عبد الله محمد ابن الحسين الموصل، "شعلة"، تحقيق: جمال الدين شرف، دار الصحابة للتراث بطنطا، ط/1: 2008م.
44. لباب التأويل في معاني التنزيل، لأبي الحسن علي بن محمد، المعروف بالخازن، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/1: 1415هـ.
45. لسان العرب، لجمال الدين ابن منظور الأفرقي، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، ط/1: 1997م.
46. مدارك التنزيل وحقائق التأويل، لأبي البركات عبد الله بن أحمد النسفي، حققه وخرج أحاديثه: يوسف علي بديوي، راجعه وقدم له: محيي الدين ديب مستو، دار الكلم الطيب، بيروت، ط/1: 1419هـ، 1998م.
47. المرشد في الوقف والابتداء، للإمام أبي محمد الحسن بن علي العماني، تحقيق: محمد بن حمود الأزوري، رسالة ماجستير، كلية الدعوة وأصول الدين، جامعة أم القرى، السعودية، 1422هـ.
48. مشكل إعراب القرآن، لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق/ محمد عثمان، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، مصر، ط/1، 2009م.
49. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، لأحمد بن محمد المقري الفيومي، دار القلم، بيروت - لبنان.
50. معالم الاهتداء إلى معرفة الوقوف والابتداء، لمحمود الحصري، مكتبة السنة، القاهرة - مصر، ط/1: 2002م.
51. معاني القرآن، لأبي جعفر أحمد النحاس، تحقيق: يحيى مراد، دار الحديث، القاهرة، مصر: 2004م.
52. معجم مقاييس اللغة، لأحمد بن فارس، تحقيق: عبد السلام هارون، اتحاد الكتاب العرب: 2002م.
53. المعجم الوسيط، إعداد: مجمع اللغة العربية، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، مصر، ط/4: 2004م.
54. مفاتيح الغيب: (التفسير الكبير)، لأبي عبد الله محمد بن عمر التيمي، فخر الدين الرازي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط/3: 1420هـ.

55. المقصد لتلخيص ما في المرشد في الوقف والابتداء، لأبي يحيى زكريا الأنصاري، تحقيق: جمال السيد رفاعي، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة - مصر، ط/1: 2006م.
56. المكتفى في الوقف والابتداء، لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني، تحقيق: جمال الدين محمد شرف، دار الصحابة للتراث، طنطا - مصر: 2006م.
57. منار الهدى في بيان الوقف والابتداء، للعلامة أحمد بن عبد الكريم الأشموني، تحقيق: محمد بن عيد الشعباني، دار الصحابة للتراث، طنطا - مصر، ط/1: 2008م.
58. النشر في القراءات العشر، للحافظ أبي الخير محمد بن محمد الجزري، تصحيح: علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
59. النكت والعيون، لأبي الحسن علي بن محمد الماوردي، تحقيق: السيد بن عبد المقصود بن عبد الرحيم، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان: ط/1: 1992م.
60. نهاية القول المفيد في علم التجويد، للشيخ: محمد مكي نصر، مراجعة: علي محمد الضباع، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، القاهرة - مصر: 1349هـ.
61. الوقف في العربية على ضوء اللسانيات، لعبد البديع النيرباني، دار الغوثاني للدراسات القرآنية، دمشق - سوريا، ط/1: 2008م.
62. الوقف والابتداء وأثره في معاني القرآن الكريم، لعبد السلام سالم الحضيري، رسالة ماجستير، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان: 2007م.
63. الوقف والابتداء وصلتهما بالمعنى في القرآن الكريم، لعبد الكريم إبراهيم صالح، دار السلامة للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة - مصر، ط/1، 2006م.
64. الوقف ووظائفه عند النحويين والقراء، لمحمد خليل فرّاج، مجلة حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، العدد الحادي والعشرون: 2001م.